اما حال العالم النامي فهو في غنى عن الشرح، مجرد مزرعة تابعة ومنهوبة تعشش فيها مصالح الاحتكارات، وهو ليس موضوعنا الان، أما الاشتراكية، سيما الاتحاد السوفييتي السابق، فقد أصابته آلية الكبح، اي لقد تفاقمت البقرطة فيه فأفضت فيما أفضت الى الجمود الاقتصادي.

وهنا ينبغي الاشارة الى ان قوام جهاز الدولة في الاتحاد السوفييتي كان يربو على ١٨ مليون، وهذا بداهة جهاز ضخم، تتركز بين يديه كل السلطات والصلاحيات، وخططه المركزية الأوامرية ملزمة للمجتمع ومؤسساته بصرف النظر عن آلية صياغة هذه الخطط، والحزب ، سيما قياداته وكادراته، هو صاحب النفوذ الاول في هذا الجهاز، اي لقد تماهى الحزب في الجهاز وغدا سلطة حكم وليس قيادة. ولئن كان التاريخ قد تجاوز النظام السياسي الاقطاعي وما سبقه حينما كان يحكم الناس زعيم قبيلة أو ملك أو خليفة ومجموعة مستشارين، ولئن كان يبحث عن نظام سياسي لا تتحكم بناحيتيه أقلية رأسمالية تنتخب كل أربع سنوات كما الحال في الرأسمالية والتي جاءت خطوة للأمام قياسا بالعهود السابقة، فان الحزب الشيوعي السوفييتي أعطانا نظام من طراز مختلف حيثما تفرد لوحده بالسلطة. وان كونه ناهز الـ ١٩ مليون عضو + ٢٥ مليون في منظمته الشبيبية، لا ينفي حقائق من نوع ان قياداته قد تبقرطت وغدا التجديد فيها محدودا، فغالبية المكتب السياسي تحجرت في مواقعها وقد حل هذا المكتب محل اللجنة المركزية، فيما الصحيح هو العكس، وكذا هيئات الدولة القيادية والتخطيطية أصابها ذات التحجر. وبينما كان المطلوب اقامة اتحاد الشغيلة الأحرار حسب تعبير ماركس، تشكلت شريحة بيروقراطية حاكمة من غير الشغيلة. وان كونها لا تملك ملكية خاصة او أسهم في شركات أو وحدات انتاجية ورواتبها عادية لا ينفي حقيقة كونها قد اصيبت بالخمول والتكلس وعدم القدرة على مواكبة الجديد، بينما الاشتراكية في جوهرها الأصيل هي ديمقراطية تقوم على مبدأ المجتمع المدني، اي على استقلالية المؤسسات وجدالها المستمر مع السلطة السياسية، فاتحاد النقابات له دوره كما اتحاد الكتاب والصحفيين كما اتحاد المرأة والسلطة القضائية..الخ. فكل مؤسسة تمارس دورها بحرية سواء اتفقت أو تناقضت مع السياسات الرسمية ولكن ضمن القانون- الدستور العام الناظم للمجتمع حكاما ومحكومين معا، أما ان يحل الحزب محل المؤسسات ويلغي دورها أو يتحكم بأنفاسها فهذا له محاذيره سيما اذا كان الحزب هو الوحيد في الدولة، اي لا أحزاب اخرى تتصارع معه وتجادله وتجبره على تطوير برامجه ويجبرها على تطوير